

المبسوط في فقه الإمامية

[124] ولا يجوز أن يبيع شيئاً بثمن مؤجل لان فيه تغريراً بالمال، وإن كان بأضعاف ثمنه. وكذلك ليس له أن يبيع بثمن مؤجل على أن يأخذ رهناً أو ضمينا لان الرهن قد يتلف، والغريم قد يجحد، ويفلس، ويموت فلا يخلف شيئاً، وإن كان في يد المكاتب شيئاً تساوى مائة فيبيعه بمائة وعشرين ويقبض المائة، ويبقى العشرين إلى أجل صح لانه لا غرر فيه. فأما إن ابتاع المكاتب بدين فانه جائز لانه ليس فيه تغرير عليه، بل التغرير على البائع، وهكذا أن يستسلف في ذمته، لان فيه خطاً له إلا أنه ليس له أن يدفع بذلك رهناً لان الرهن أمانة في يد المرتهن، فربما يتلف في يده فيكون من ضمان المكاتب، ويبقى الدين في ذمته على حالته. وليس له أن يدفع مالا قراضاً إلى غيره، وإن كان أميناً لانه ربما أفلس أو جحد أو خان، وليس له أن يهب بغير إذن سيده، سواء كان بثواب أو بغير ثواب لان العوض فيها غير مقصود، ولجل هذا لا يكون لولي الطفل أن يهب مال الطفل لا بشرط ولا بغيره. وإذا وهب شيئاً لسيده فقبله صحت الهبة عندنا، لان الهبة باذن سيده عندنا جائزة، وكان هذا بمنزلة إذنه فأما من قال هبته باذن سيده لا يصح قال لا يصح هذه الهبة. إذا كان للمكاتب على سيده مال وحل للسيد شيئاً من النجوم فليس يخلو إما أن يكون الحقان من جنس واحد أو من جنسين، فان كانا من جنس واحد من النقود ففيه أربعة أقاويل مضت، أصحابها عندنا أن يصير قصاصاً. وإن كان أحدهما من غير جنس الآخر أو كانا من غير النقود، فأن أحدهما لا يصير قصاصاً عن الآخر بلا خلاف، ولا يخلو حال الحقين من ثلاثة أحوال: إما أن يكونا نقدين أو عرضين أو نقد وعرض، فان كانا نقدين فلا يحتاج إلى قبض الحقين معاً، بل يقبض أحدهما ما عليه من صاحبه ثم يردده عوضاً عما له في ذمته لان دفع العرض عن الدراهم والدنانير في الذمة يجوز.